دور البيئة الداخلية والخارجية في تحول الديمقراطي في ليبيا من 1980 - 2011

د.عبدالمنعم علي سالم العائب

أستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة صبراتة

المقدمة

تحتل عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في الوقت الراهن أولوية, وقد تزايد الاهتمام بها في خضم التحولات الجوهرية والمتسارعة التي تعرفها البيئة الدولية في عصر العولمة ومجتمع المعلومات، حتى أن قيم الديمقراطية لم تعد كما كان يتصور البعض عملية مستنبطة من الثقافة الغربية، بل هي تعبير عن ثقافة عالمية ترسخت منذ قرون طويلة في مواجهة الاستبداد وأركانه وإن كانت الحضارة الغربية قد ساهمت بدرجة كبيرة في تفعيلها و ترسيخها ووضعت إطارها الفلسفي و المعرفي، شهدت النظم السياسية العربية تحولات متسارعة خاصة عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وما تبعه من إنهيار لدول المنظومة الاشتراكية في شرق ووسط أوروبا إذ لم يعد للكثير من الدول التي تبنت الاشتراكية خيار سوى الاندماج في المنظومة القيمية الرأسمالية القائمة على الديمقراطية و الحرية واقتصاد السوق لعله ينقدها من مأزقها الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي

اتجهت العديد من النظم السياسية العربية إلى التحول الديمقراطي بفعل مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية وكان لولايات المتحدة الأمريكية عاملا رئيسيا للتحول الديمقراطي، حيث تشترط تلك المؤسسات والدول أن تتضمن عملية التحول الاقتصادي تحولا ديمقراطيا باتجاه مزيد من الحريات ، تداول السلطة، الانتخابات النزية، المشاركة السياسية و دعم حقوق الإنسان، وقد نجحت تلك الشروط في دعم عملية التحول الديمقراطي في العديد من البلدان العربية، كما سعت ليبيا في ذلك إلى إدخال إصلاحات على بنيتها الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية و الثقافية مثل تحسين سجل الدولة في مجال حقوق الإنسان و إشراك المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني وغيرها بدافع المشاركة في المنظومة العالمية من جهة، وتحقيق أهداف اقتصادية و سياسية من شأنها أن تضفي مسحة ترشيدية لأداء تلك النظم من جهة ثانية ،خاصة في ظل فشل المنظومة الاشتراكية و تنامي الحراك الاجتماعي في العديد من النظم العربية لبروز ثورات الربيع العربي نهاية العام 2010 ومطلع العام 2011 كاحتجاج على الأوضاع المعيشية التي

خلفها استبداد الأنظمة الحاكمة التي جاءت بشعارات الإصلاح السياسي والدستور وضرورات التحول الديمقراطي وحقوق وحريات الانسان، وهذا ما قادنا الى الاشكالية الاتية :

أولاً : إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث في وجود تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على التحول الديمقراطي في ليبيا أي أن محور المشكلة يدور حول علاقة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وأثرهما على التحول الديمقراطي في ليبيا

س: ما مدى استجابة ليبيا لموجة التحول الديمقراطي ؟ وهل استطاعت ليبيا التكيف مع ضغوطات البيئتين الداخلية و الخارجية؟ .

ثانياً : فرضية البحث

1 : يفترض البحث أن ليبيا ترفض التعددية ولا تجري فيها انتخابات في إطار التنافس من أجل إنشاء مؤسسات تمثيلية تعكس مختلف التوجهات والآراء.

2 : رفض النظام الليبي العمل بالمؤسسات الوسيطة والنخب وطبقة البيروقراطيين والأحزاب، وذلك للحد من النفوذ القبلي الذي قد يهدد كيان الدولة، وتم الإعتماد فقط على اللجان الشعبية والمؤتمر الشعبي العام لتقوية الوحدة والتضامن والانصهار للحفاظ على الدولة.

3 : تعرض النظام الليبي الى بعض الضغوطات الخارجية منها دعم حقوق الانسان والمطالبة بالتحول الى الديمقراطية والمطالبة بالإصلاح الاقتصادي وهذا سيتبين من خلال البحث.

ثالثاً : أهداف البحث يهدف البحث إلى الآتي:

1 : محاولة الوقوف على حقيقة أثر البيئة الداخلية والخارجية على التحول الديمقراطي في ليبيا.

2 :التحقق من الضغوط التي مرست على النظام السابق لغرض الانتقال الى النظام الديمقراطي.

رابعاً : منهجية البحث

ركز البحث على عدة مناهج بحثية لهذا الدراسة وبشكل أدق تناولت مناهج مثل المنهج التحليلي الوصفي، لتوصيف الحالة الليبية وتحليل سياقاتها العلمية، وكذلك تناولت الدراسة المنهج التاريخي لدراسة نظام السابق الليبي .

خامساً : حدود البحث

1- الحدود الزمنية : هي الفترة التي حدثت فيها العديد من الإصلاحات سوى كانت سياسية أو اقتصادية هذه الفترة من 1980 – 2011م

2 – الحدود المكانية : تتمثل في الإطار الجغرافي لدولة ليبيا .

سادساً : هيكلية البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور كل محور الى مطلبين وفق السياق المنهجية، وإضافة للخاتمة ونتائج وقائمة المراجع على النحو الاتي :

المحور الأول : مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي

المحور الثاني : البيئة الخارجية وأثرها على التحول الديمقراطي في ليبيا

المحور الثالث : البيئة الداخلية ودورها في التحول الديمقراطي في ليبيا

المبحث الأول – مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي

صحيح أن لا وجود للديمقراطية بدون حرية اختيار الحاكمين من قبل المحكومين، بدون تعددية سياسية، لكننا لا نستطيع الكلام عن الديمقراطية ما إذا كان الناخبون لا يملكون إلا الاختيار بين جناحين من أجنحة الأوليغارشية أو الجيش أو جهاز الدولة، كذلك الامر بالنسبة لاقتصاد السوق فهو يؤمن استقلالية الاقتصاد عن الدولة من الدول.

المطلب الاول – مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية فكرة مستجدة إذ لما كانت الأنظمة السلطوية قد انهارت شرقاً وجنوباً، وبما أن الولايات المتحدة ربحت الحرب الباردة ، والاتحاد السوفياتي الذي انتهى به الأمر إلى الزوال بعد أن فقد امبراطوريته وحزبه وقدرته وتقدمه التكنولوجي، فقد بتنا نعتقد أن الديموقراطية قد انتصرت، وأنها تفرض نفسها اليوم باعتبارها الشكل الطبيعي للتنظيم السياسي، فضلاً عن كونها المظهر السياسي الذي تتجلى من خلاله حداثةٌ قائمة على اقتصاد السوق من حيث شكلها الاقتصادي، وعلى العلمانية من حيث تعبيرها الثقافي، لكن هذه الفكرة التي يرتاح إليها الغربيون هي من الخفة بمكان بحيث ينبغي أن تكون مدعاة لقلقهم، فلا السوق السياسية المنفتحة والقادرة على المنافسة هي الديمقراطية ،ولا اقتصاد السوق يشكل بحد ذاته مجتمعاً صناعياً بل إن بوسعنا

القول في كلا الحالتين، أن النظام المنفتح سياسياً واقتصادياً، شرط ضروري من شروط الديمقراطية أو التنمية الاقتصادية ولكنه غير كافي .[1]

جاء مفهوم الديمقراطية بالأساس من أجل حكم الشعب لنفسه وممارسة الحقوق والحريات دون وصاية أو قيد، أو كما عرفت به الديمقراطية على أنها تعني حكم الشعب بواسطة الشعب للشعب، بطريقة غير مباشرة على اعتبار إنه ليس من المعقول أن يصبح الشعب كله حاكما، وإنما عن طريق انتخابات ممثلين للشعب ،وبالتالي فالديمقراطية هي حكم الشعب عن طريق ممثلي الشعب، وهي هنا مرادف ونقيض تام لحكم الأقلية أو الدكتاتورية والاستبداد.[2]

كما تعرف الديمقراطية بكونها نظام سياسي تنافسي يضم عدة أحزاب، وأن النواة الأولى لها هي الاحترام العميق للأخرين مشاعراً وافكاراً ووجوداً ومساواة الأخرين بالذات ،وهي في جوهرها تعني إن المواطنين المتساوين في الحقوق هم مصدر شرعية الحكم .[3]

الديمقراطية بما فيها من حسنات وسيئات، هي وصفة وآلية أثبتت أنها أفضل الموجود في سياق بناء علاقة صحيحة وقريبة إلى العدالة بين المواطنين أنفسهم من جهة، وبين المواطن والمؤسسة من جهة أخرى، حيث تضمن للمواطن حريته وكرامته ومعيشته ضمن إطار القانون والدستور، وفي هذا السياق يجب أن نفرق ولو نظريا بين النظام الديمقراطي وبين العملية الديمقراطية كممارسة وسلوك ونهج، فالنظام الديمقراطي هو الدستور ومؤسسات الدولة والتي تشكل ما يعرف بالسلطات الثلاث؛ التنفيذية والتشريعية والقضائية حيث يقوم هذا النظام على مبدأ الفصل بين هذه السلطات من خلال مبدأ التوازن والكبح أي التوازن بين السلطات، وعدم السماح لأي سلطة أن تفرض وصايتها على السلطة الأخرى، أما الممارسة الديمقراطية فهي عملية حية ومتطورة ويتوقف عليها الكثير في نجاح أو فشل الديمقراطيات في العالم.

وهنا يجب أن نشير إلى أنه ليست كل الديمقراطيات في العالم متشابهة من حيث تطورها.

فالديمقراطية آلية أو ميكانزم حي يعتمد على: [4]

1 ألان تورين ، ترجمة حسن قبيسي ، ماهي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، دار الساقي، ط2 ، بيروت ، 2001م ، ص13.

2 علي رمضان فاضل، موسوعة الاديان والمذاهب المعاصرة، دار طيبة للطباعة، ط 1، القاهرة، 2010 ، ص 186.

3 تشالز تيللي، الدِيمُقْرَاطِيَّة، ترجمة: محمد فاضل طبّاخ، المنظمة العربية للترجمة، ط 1، بيروت، 2010 ، ص25

4 ثائر ابوصالح، الديمقراطية وأهم المعوقاتها في العالم العربي https://www.arab48 تاريخ النشر 2011/3/8

أولا : الممارسة اليومية لحرية الاختيار ضمن المسموح به قانونيا.

ثانيا : تذويت عملية الاختيار الحرة.

ثالثا : النقد الذاتي لعملية الاختيار بعد خروج الممارسة لحيز الفعل وتلمس النتائج

رابعا : تراكم الخبرات عبر الممارسة اليومية.

خامسا: تطوير نتيجة للتراكم الكمي للخبرات الذي يؤدي إلى تغيير نوعي في السلوك.

وهكذا تستمر الحركة بشكل دائري تصاعدي، مما يؤدي إلى ممارسة أرقى في المرات القادمة، وهكذا ترتقي مع الزمن العملية الديمقراطية عبر الممارسة والتعلم وتراكم الخبرات والتطوير، كما يرتقي الطالب من صف إلى صف لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم دول اسكندنافيا وباقي دول أوربا وأمريكا.

أن التراجع الذي تشهده الدول، سواء كانت ديموقراطية أم لم تكن، يستتبع تدني المشاركة السياسية، ويؤدي إلى ما سُمي بحق أزمة التمثيل السياسي فالناخبون لا يعودون يشعرون بأنهم ممثلون ،وهذا ما يعبرون عنه بشجبهم لطبقة سياسية لا غاية لها سوى تحقيق سلطتها الخاصة، ناهيك بسعيها أحياناً إلى إثراء أفرادها شخصياً، ثم إن الوعي بالمواطنة وحقوقها يتعرض للضعف والوهن، إما لشعور الكثيرين بأنهم مستهلكون أكثر مما هم مواطنون أبناء قومية معينة، و إما بالعكس لشعور عدد منهم بأنهم مهمشون أو مستبعدون عن المجتمع لا مشاركة لهم بشؤونه لأسباب اقتصادية أو سياسية أو إثنية أو ثقافية فإذا كانت الديموقراطية قد ضعفت على هذا النحو فإن من الممكن القضاء عليها، إما انطلاقاً من فوق على يد سلطة سلطوية، وإما انطلاقاً من تحت على يد القوى والعنف والحرب الأهلية، أو انطلاقاً منها هي بالذات عبر الرقابة التي تمارسها على السلطة أوليغارشيات أو أحزاب تراكم الموارد الاقتصادية أو السياسية لتفرض اختياراتها على مواطنين باتوا مجرد ناخبين وحسب.[5]

المطلب الثاني – التحول الديمقراطي

التحول الديمقراطي هو : عملية اتخاذ القرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ومحاولة كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع ".إذ التحول الديمقراطي مفهوم شامل يتضمن كل الحقوق الفردية والجماعية و يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية و اقتصادية

5 ألان تورين ، ترجمة حسن قبيسي ، ماهي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، المرجع السابق ، ص14

و اجتماعية و الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي وهي مرحلة صعبة كثيرا ما أدت إلى صدامات عنيفة .

يعرف" صامويل هنتنغتو" التحول الديمقراطي: هو عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من اجل السلطة و تتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية وهو مسلسل تطوري يتم مرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح.[6]

في سياق تعريف التحول الديمقراطي فهناك مصطلحات مرتبطة بهذا المفهوم لا بد من التطرق إليها من اجل التفرقة بينهما ونجد من بين هذه المصلحات المرتبطة بالتحول الديمقراطي ما يلي :

1 : التحول الديمقراطي و الليبرالية :

هذه الأخيرة هي التخفيف من حدة القيود و توسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعي داخل النظام السلطوي وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها للتحول الديمقراطي وإن كانت تساهم في تحفيز هذه العملية، أما التحول الديمقراطي فهو يتجاوز هذه الحدود إلى إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة و صياغة آليات عملية صنع القرار في إطار، كما يعرفه تشالز: "التحول من نظام إلى أخر أي تغيير النظام القائم و أسلوب صنع السياسة الذي تتبناه النظام و يسميه التغيير السياسي للنظم".[7]

إذن التحول الديمقراطي مفهوم شامل يتضمن كل الحقوق الفردية والجماعية و يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي وهي مرحلة صعبة كثيرا ما أدت إلى صدامات عنيفة ،تعتبر مرحلة التحول الديمقراطي المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة نزع نظام سياسي سابق، و تأسيس نظام سياسي لاحق في سياق هذه التحولات تتم عملية تحلل نظام

6 مصطفى بلعور ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري ،(1988 – 2008) ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي و الإداري ، ص38.

7 حسين توفيق إبراهيم الانتقال الديمقراطي– الإطار النظري، ص 6، نقلا عن موقع مركز الجزيرة للدراسات تاريخ النشر 14–4 – 2014. htt./stadies .algazeera.net/arab world democracy

سلطوي و ظهور نظام بديل له، و قد تولد هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضى .

2 : العناصر الداعمة لعملية التحول الديمقراطي

1:استقرار مفهوم الدولة[8] : يزيد من فرص نجاح الانتقال الديمقراطي، القبول العام بالحدود الجغرافية للدولة، وغلبة مشاعر الانتماء الوطني لشعبها، والتوافق حول مكونات الجماعة السياسية، ومفهوم الهوية الوطنية، فاستقرار سمة الدولة ينهي الخلافات مهما كانت حدتها على شكل النظام ومضمون السياسات العامة.

2:القبول بشرعية الحكومة الانتقالية : ويقصد بذلك قبول الفاعلين الأساسين بشرعية الحكومة في هذه المرحلة التي تضع قواعد تنظيم التنافس السياسي الديمقراطي الذي منه تجري الانتخابات العامة، لذلك تمثل أطراف المجتمع السياسي من أحزاب ونقابات وجمعيات غير حكومية وحركات احتجاجية بالحكومة الانتقالية والقبول بشرعيتها عنصر مهماً في عملية الانتقال، وتعتمد شرعية الحكومة الانتقالية على قدرتها على تطبيق حكم القانون، ووضوح القواعد الحاكمة لسلوك المشاركين في العملي السياسية واستقرارها .

3 : استمرار مناخ الجبهة الوطنية أو الكتل التاريخية :تتبع أهمية هذه النقطة من أنه في أعقاب سقوط النظام السلطوي تبرز مختلف أنواع الصراعات والتناقضات المكبوتة والتي تأخذ شكل الصراعات القومية، والمصالح الفئوية المطالبية والانقسامات السياسية، وهذا ما حدث بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، ظهر في المشهد السياسي العديد من الانقسامات منها: الدينية والحزبية، وفي الوقت نفسه الذي تنشغل فيه القوى الثورية باقتسام السلطة في مؤسسات النظام الجديد، و يكون من أهم التحديات الاحتفاظ بقدر من التنسيق فيما بينها بما يسمح باستكمال مهمات الانتقال الى الديمقراطية، أي أن الاختلافات حول شكل النظام الجديد وتوزيع السلطة ينبغي الا يهدد استمرار روح الجبة الوطنية وقيمتها.

4 :إدماج الفاعلين الرئيسين : إذ كان إحدى أهم مثالب النظام السلطوية هي إقصاء بعض القوى أو الفاعلين السياسيين، فإنه من المهم في عملية الانتقال إلى الديموقراطية أن تصمم نظام

8 علي الدين هلال ، الانتقال إلى الديموقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الأخرين ، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ديسمبر2019م ،ص133- 134 .

الانتخابات والتمثيل بما يضمن مشاركة الفاعلين الرئيسين ويتيح لهم الفرصة المساهمة في صياغة القواعد الجديدة لتنظيم الحياة السياسية، ويضمن التزاماتهم باتباعها وقبول نتائجها، أن الهدف من الانتقال الديمقراطي هو إقامة بناء يشارك فيه المجتمع مما يتطلب البحث عن أرضية مشتركة بين الفاعلين المختلفين، و السعي إلى كسب تأييد أكبر قطاع من المواطنين بمن في ذلك أولئك الذين لا يتعاطفون مع الديمقراطية،, ذلك بهدف إزالة المخاوف المتبادلة بين الأطراف، ووصل الأمر في عدد من الدول إدماج بعض عناصر النظام القديم في العملية السياسية الجديدة [9]

5 : قدرة القيادات السياسية على التفاوض وبناء التحالفات : من أهم عناصر عملية الانتقال الديمقراطي المفاوضات التي تجري بين الفاعلين السياسيين، ففي السياق الديمقراطي توجد جماعات ذات مصالح متباينة وأهداف متصارعة وأولويات مختلفة لا يمكن التعامل معها على درجة نفسها في الاهمية أو تحقيقها في الوقت نفسه ويصبح هدف المفاوضات هو تحديد أولويات السياسة العامة، وفي النظام الديمقراطي ليس الخصم السياسي عدوا لدودا ينبغي قهره أو التخلص منه ولكن منافس شرعي من حقه طرح وجهه نظره والسعي إلى إقناع الناخبين بها.

6:التوازن بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي : في العديد من الدول، لعل أبرزها دول شرق أوروبا كان على النخب الحاكمة الجديدة أن تخوض غمار الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي في الوقت نفسه، فغيرت شكل النظام الاقتصادي وعدلت قواعد ونظم الملكية وإدارة علاقات السوق والحياة الاقتصادية وخصصت الموارد من ملكية الدولة إلى الاقتصاد الحر، وحدث ذلك إنطلاقاً من افتراض وجود علاقة وثيقة بين النظام الديموقراطي من الناحية السياسية والنظام الرسمالي من الناحية الاقتصادية باعتبار أن كليهما يقوم على الحرية والتعددية والتنافسية[10]

9 علي الدين هلال ، الانتقال إلى الديموقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الأخرين ، المرجع السابق ، ص35-36-37 .

10 نفس المرجع ، ص 38 .

المطلب الثالث – التحول الديمقراطي في النظام السياسي الليبي

توالت على ليبيا العديد من الحقب والإحداث السياسية المهمة والتي أثرت بشكل أو بآخر، في التحول من نظام الى آخر، وتعد الفترة المهمة التي خضعت فيها للاحتلال الايطالي سنة 1911م من أهم الفترات وأكثرها عمقاً في التاريخ الليبي المعاصر، الا إنها تمكنت من الحصول على استقلالها في سنة 1951م وأصبحت ليبيا دولة ملكية بنظام فيدرالي تضم ثلاث ولايات (طرابلس– فزان– برقة)،و تم اختيار "ادريس السنوسي" ملكاً لها[11]

وبالرغم من محاولة الاستعمار الإبقاء على ليبيا مقسمة وضعيفة تحت ذلك النظام الاتحادي، فأن ليبيا وعبر ممثليها المنتخبين تمكنت في 1963 من تعديل الدستور وتأسيس دولة موحدة، لم يستمر النظام الملكي في ليبيا طويلاً ، اذ تعرض لانقلاب عسكري قادة مجموعة من الضباط (الاحرار) في سبتمبر 1969 بقيادة الملازم أول "معمر القذافي" الذي أعلن بأن النظام السياسي في ليبيا جمهوري، وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة القذافي، الذي اتخذ مجموعة من الإجراءات منها حظر الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية المستقلة خلال عامي1970 و 1971م ،ومن ثم تبني النموذج المصري القائم على نظام الحزب الواحد، مسمياً تنظيمه (الاتحاد الاشتراكي)،و لكنه بعد عامين تخلى عن ذلك النموذج بسبب فشله في تعبئة الجماهير الليبية، وفي مواجهة معارضة النخبة القديمة، وفي أعقاب فشل الاتحاد الاشتراكي العربي، أعلن القذافي ثورته الشعبية الخاصة ضد البيروقراطية القديمة في خطابه في مدينة زوارة في 15يوليو 1973م والذي طالب فيه إحلال اللجان الشعبية للعاملين محل البيروقراطية القديمة في أماكن العمل. [12]

إلا إن مبادرة القذافي هذه أدت الى حدوث انشقاق داخل مجلس قيادة الثورة حول دور وصلاحيات اللجان الشعبية ،وقد أدى عدم الاتفاق الى حدوث اختلالات إيديولوجية كبرى داخل مجلس قيادة الثورة حول الاتجاه الذي تسير فيها الثورة ،وكانت وجهة نظر الجناح التكنوقراطي الذي قاده "عمر المحيشي" وزير التخطيط تؤكد ضرورة الكفاءة المهنية والخبرة ،في حين أصر القذافي على التعبئة الإيديولوجيا والولاء السياسي، وحين اخفق الجانبان في التوفيق بين اختلافاتهما، كانت النتيجة حدوث انقلاب داخل مجلس قيادة الثورة قادها المحيشي ضد القذافي

11 عبد الغني عبدالله خلف الله ،مستقبل افريقيا السياسي ، القاهرة ، مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر ، ط2 ، 1961 ، ص 188 .

12 علي عبداللطيف أحميدة ، الأصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009م ، ص137 .

إلا أن محاولته باءت بالفشل، ومع نهاية عام 1975م فقدت المجموعة الحاكمة في تنظيم الضباط الأحرار نصف أعضائها عن طريق التطهير أو الاستقالة.[13]

وفي الفترة ذاتها أي في السبعينيات أخذ القذافي يطبق أفكاره الواردة في الكتاب الأخضر الذي يدافع فيه عن النظرية العالمية الثالثة، اي طريق ثالث يمزج بين الرأسمالية والماركسية، فقد دعمت الطريقة الثالثة الى الديمقراطية المباشرة المؤسسة على التنظيمات الشعبية المتمثلة في(مؤتمرات شعبية تقرر واللجان شعبية تنفذ)،وفوض القذافي في الوقت نفسه التنظيمات السياسية والاجتماعية في النقابات المستقلة والاتحادات الطلابية ، كما فوض الجيش ذاته.[14]

وفي الفترة ذاتها قام بتغيير أسم الجمهورية العربية الليبية فأصبحت تعرف (بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية)، على أساس أن البلاد تحكم من قبل الجماهير، وبذلك تكون ليبيا أول دولة في التاريخ الحديث التي يحكم الشعب نفسه بنفسه وفقاً لما جاء في الكتاب الأخضر، كما أسس في السنة ذاتها اللجان الثورية التي تأخذ على عاتقها التبشير بالفكر الجماهيري[15]

المحور الثاني : البيئة الخارجية وأثرها على التحول الديمقراطي في ليبيا

تلعب البيئة الخارجية دوراً بارزاً في أحداث التحول نحو الديموقراطية المتمثلة في ضغط النظام الدولي المتمثل في الضغوطات السياسية والضغوط الاقتصادية التي تعمل على مراقبة أوضاع حقوق الانسان وتشجيع الديمقراطية .

المطلب الأول : الضغوط السياسية

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية برزت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميتين يمثلان قطبي النظام الدولي وأصبح هدف كل منهما هو تعظيم قوتهما ومنع القوى الاخرى من محاولة النيل منها أصبحت دول العالم الثالث أحدى مراكز الصراع الدولي بين هاتين القوتين .[16]

13 علي عبداللطيف أحميدة ، الأصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده ، المرجع السابق ، ص 137 .

14 المرجع نفسه ، ص 138

15 حميد نعنع ، تسعة عشر عاماً على الثورة الليبية من مرحلة الوحدوية الى الجماهيرية ، مجلة التضامن ، العدد 282 ،فرنسا 1988/9/5م

16 رجاء ابراهيم سليم ، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على افريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 107 ، يناير 1992 ، ص 184

وقام كل منهما بالتعامل مع هذه الدول في ضوء منافسة الآخر دون الاهتمام بخصوصية هذه الدول، وقد ترتب على الحرب الباردة ان سارع كل معسكر الى تقديم المساعدة والحماية الى النظم السياسية في هذه الدول التي يمكن ان يسانده في الحرب الباردة ضد المعسكر الاخر، او ان يثير القلاقل والاضطرابات لأي نظام يقف عقبة أمام مصالح المعسكر الاخر بغض النظر عن شرعية او شعبية هذا النظام، وقد ترتب على الحرب الباردة أيضا" إخفاء ما يجري داخل دول العالم الثالث فقد اسبغ كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي دعاية أيديولوجية مضلله حول هذا النظام او ذاك على اعتبار انها نظم ديمقراطية على الرغم من انها نظم شديدة الاستبداد [17]

وفي هذه المرحلة تم قهر شعوب العالم الثالث لصالح الحكام، فقد وفر تواجد احد القوتين الدعم للنخب القابضة على السلطة،, لكن بمجرد ان تنقلب هذه النخب او تلك على أصدقائها الأمريكان او السوفييت حتى تأتي على الفور الانقلابات العسكرية باسم الشعب او الديمقراطية او الواجب الوطني.[18]

أفرزت نهاية الحرب الباردة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي عن جملة من المتغيرات الدولية التي عبرت عن الوضع الدولي الذي ساد خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبروز وضع دولي انطوى على أسس ومفاهيم وموازنات دولية جديدة عبرت عن ارادة وسياسات القوى المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة ، التي اصبحت ترغب في فرض ديمقراطيتها كنظام سياسي على جميع دول العالم وبشكل خاص دول العالم الثالث، على اعتبار انه يمثل النظام السياسي الأكثر تطابقاً مع النظام الرأسمالي الذي تريد ان تضمن له الهيمنة[19]، اذ توافرت للأخيرة فرصة تاريخية على حد تعبير الرئيس الامريكي الاسبق "ريتشارد نيكسون" في اعادة ترتيب العالم لخلق عصر عالمي جديد يستظهر السعي لنشر الديمقراطية وهذا ما عبر عنه مستشار الأمن القومي الأسبق "انطوني ليك" بالقول طوال الحرب الباردة تعرضت الديمقراطيات السوق بمجملها للخطر واستطعنا احتواء التهديد وبات علينا من ذلك توسيع ميدان ذلك

17 نفس المرجع ، ص 184

18 سمير محمد شحاته ، تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 121 :، يولو 1995 ، ص235 .

19 عبدالرضا الطعان، الديمقراطية الامريكية في الوطن العربي في ضل النظام العالمي الدولي الجديد ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 7 ، نوفمبر 1995 ، ص 16 .

الديمقراطيات[20] ،وهو الامر الذي أكده الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في10/1 /1990 أذ قال : إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول تهدف الى زيادة الديمقراطية والسلام وتخفيض الأسلحة فلم تكن الديمقراطية في الولايات المتحدة في العصر الجديد الا شعار للهيمنة ،وضمن هذا السياق أثبت الإدارة الأمريكية حضورها وعمقت تأثيرها المتميز في الدفع باتجاه التحولات الديمقراطية في دول العالم الثالث أو على الأقل تهيئة المناخ الملائم لذلك، اما الرؤية الاوربية للنظام الجديد يمكن معرفتها من خلال مقررات مؤتمر باريس للأمن والتعاون الاوربي الذي انعقد في 1990 الذي يعد من اهم وثائق النظام الدولي الجديد فقد اكد هذا المؤتمر على الديمقراطية والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات واحترام حقوق الانسان، جاءت لتؤكد على اهمية الديمقراطية وحقوق الانسان، واجتماعات، وقمة مجلس الامن الدولي في 1992/1/31والحرية الاقتصادية فالغرب يرى في قيم الديمقراطية وحقوق الانسان قيماً عالمية واساسية اعتمدتها الاسرة الدولية من خلال مواثيق واتفاقيات دولية ولذا يجب ان تسعى لها كل أمم ودول العالم ولا يمكن رفضها والاجتهاد بالخصوصيات والظروف الوطنية في طريق التعامل معها وتطبيقها.[21]

قام الاستعمار الاوربي برسم حدود منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فقد اعادت الحرب الباردة تشكيل المنطقة وتسلمت الولايات المتحدة الامريكية زمام الأمور في القضايا الاقليمية والداخلية لمعظم الدول العربية ووضعت نفسها في مكان الصدارة بكونها اقوى دولة مؤثرة في منطقة الشرق الاوسط. [22]

وعلية تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي لا يمكن أغفال دورها عن ما يجري من أحداث وتجاذبات بخصوص ثورات الربيع العربي ،وجاء ذلك بصورة علنية على لسان وزيرة الخارجية الامريكية "هيلاري كلنتون" أثنا زيارتها للمعهد الوطني الديمقراطي بقولها " قادة المعهد كانوا يحولون الشتاء العربي الى ربيع عربي في الوقت الذي كانت الشوارع العربية هادئة وصامته" واضافت ايضاً أن الربيع العربي ليست ثورتنا ولكن كان لنا دور فيه ، وقالت

20 سامر مؤيد عب اللطيف ، السلام السياسي وأثره في التحولات الديمقراطية لدول الجنوب شرق أسيا، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ،2006 ، ص157 .

21 رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص 212

22 مروان بشارة ،العربي الخفي وعود الثورات العربية ومخاطرها ، دار العربية للعلوم ناشرون ، ط ، الدوحة ، 2013 ، ص147.

أيضاً أنذرت الحكومات العربية قبل ذلك في مؤتمر الثمانية 8G الذي عقد في قطر سنة 2010م بان أسس المنطقة تغرق بالرمال ،و لابد من قيام إصلاح ديمقراطي شامل رغم وجود مخاطر واحتمالات قد تكون صائبة أو خاطئة بالولايات المتحدة الامريكية لها مصلحة وطنية حقيقية بالتغيير الديمقراطي. [23]

ومن التحول الديمقراطي في ليبيا تشهد الوقائع السياسية منذ بداية حكم القذافي سبتمبر 1969م ،وبسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة سنة 1988م أتخذ النظام السابق إجراءات تخفف من حدة تسلطه فأفرج عن عدد هائل من سجناء الرأي وألغى قوائم الممنوعين من السفر، وتخذ بعض الإجراءات في اتجاه الليبرالية الاقتصادية غير أنه ما لبث حتى عاد وزج في السجن بنشطاء وحقوقيين، وأعد قوائم جديدة للممنوعين من السفر وتضمنت أسماء قديمة ،ومن الاصلاحات السياسية التي انتهجتها ليبيا هو كسر الحصار الاقتصادي عليها وكسر الجمود الدبلوماسي بين ليبيا والدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية، المتمثل في أتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة وليبيا الذي ينص على تتخلى ليبيا عن برامجها لبناء أسلحة الدمار الشامل، وبالفعل كشفت ليبيا بالكامل عن أنشطتها النووية وتم تفكيك برنامجها النووي فضلاً عن القضاء على ما كان بحوزتها من أسلحة كيماوية قضاء مبرماً، كما قامت ليبيا بالتصديق في أوائل 2004م على معاهدة حظر التجارب النووية واستضافتها مراكز للرصد على أرضيها، ومن الشروط التي وافقت عليها ليبيا هي: احترام قواعد منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا أنه مازالت هناك شروط يتعين على ليبيا تحقيقها، في مقدمتها قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ،و بالأخص قضية الطبيب الفلسطيني والممرضات البلغاريات الخمس المحكوم عليهم بالإعدام بتهمة نقل عدوى الإيدز لمئات الأطفال الليبيين باعتباره من القضايا التي مازالت بين الجانبين، وهذا الى جانب الاصلاحات السياسية الداخلية التي يتوجب على ليبيا اتخاذها وتعتبر نقطة جوهرية في تطبيع العلاقات بينهما، وكذلك يتطلب من بين الشروط ضرورة حدوث تقدم على صعيد الإصلاح السياسي والاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية، وهو ما يفرض على نظام القذافي اتخاذ خطوات إيجابية ملموسة في مسار الإصلاح السياسي.[24]

23 حسن محمد الزين ، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير ، دار القلم الجديد ، ط1 ،بيروت ،2013 ،ص60 .

24 أحمد طاهر ، العلاقات الليبية الأوروبية بداية جديدة ، السياسة الدولية ، العدد 159 ، يناير 2005م ، ص ص 198 – 201 .

ومن مظاهر التحول ما عرف "مشروع ليبيا الغد" الذي روج له سيف الإسلام وبدأت تباشيره سنة 2006م بالإفراج عن أعضاء الجماعة الليبية المقاتلة والاخوان المسلمين، وبالوعد بعدد من المشاريع التنموية ومحاولة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتوسيع هوامش الحريات المدنية وتأسيس جمعيات حقوقية مستقلة غير أن هذا المشروع فشل في تحقيق غاياته، بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية الراغبة في تنفيذه، التي كانت مقيدة بالتفويض الممنوح لصاحبه، ولتبنيه سياسة احتواء الاحتقان بدلا من العمل على علاج أسبابه، وتواجه عملية الديمقراطية في ليبيا عوائق وصعوبات عديد منها: الثقافة السياسية، وضعف مؤسسات الدولة، والاوضاع الاقتصادية المتردية، والعوامل الاجتماعية المفرقة، وهشاشة المجتمع المدني، والفشل في التوافق حول قواعد العملية السياسية والسياسات العامة، والتدخل الاجنبي، وفيما يسهم كل منهم بطريقته ونصيبه في إعاقة عملية التحول المرجوة.[25]

عرفت ليبيا فوضى في المشهد السياسي وانقسامات قبلية وظهور مجموعات مسلحة وكل أطراف النزاع بات يحضر للاستيلاء على السلطة ومنابع النفط باعتبارها المصدر الأساسي في اقتصاد ليبيا وهكذا بات مستقبل ليبيا غامضا ولا ينبئ بالأحسن أو الاتفاق على إرساء أسس الديمقراطية رغم الجهود التي سعت إليها الدول العربية أو الدولية لوقف الصراع و اللجوء إلى الحوار غير أن ذلك لم يجد نفعا، وإن استمرار الوضع القائم ينطوي على أخطار كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي خاصة التقسيم وعسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار واستقرار المنطقة.

المطلب الثاني : الضغوط الاقتصادية

تعد العلاقة بين الاقتصاد و السياسية شديدة الترابط و التداخل إلى درجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي ، بينما رأى البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدد نوعية السياسات الاقتصادية و كيفية توصيف الموارد، يلعب العامل الاقتصادي دور كبير في إحداث عملية التحول نحو الديمقراطية، حيث تكون مدخلاً مناسباً لدفع النظم غير الديمقراطية للتحول الديمقراطي، وتُؤدي الأزمة

25 زاهي المغيربي ونجيب الحصادي، التحول الديمقراطي في ليبيا : تحديات ومآلات وفرص ، الناشر المنظمة الليبية لسياسات والاستراتيجية على الموقع .
http://loopsresearch.org/media/images/photom8iz9ahf92.pdf

الاقتصادية الى التشكيك في كفاءة السياسات العامة للنظام التسلطي، ومن ثم التشكيك في حقه بالاستمرار في السلطة والحكم، كما تؤدي الأزمات الاقتصادية الى انقطاع العلاقات بين النظام وقطاعي التجارة والصناعة في المجتمع. أن النمو الاقتصادي قد يكون عاملاً حفزاً أو ضاغطاً لأحداث التحول كونه يؤدي لزيادة نسبة المتعلمين، ومن ثم تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية، كما أنّ زيادة مستوى الثراء تحد من حالة عدم المساواة في توزيع الثروات مما يؤدي إلى ظهور الطبقية والفروقات الحادة بين أفراد المجتمع الواحد، ويؤدي دوراً كبيراً في تصاعد نظرات الحقد بين الفئات الاجتماعية المتناقضة الأغنياء الفقراء مما يسبب تصدعاً في هيبة الحكم، ويزيد من الشعور بضرورة تحقيق التغيير الجذري، ويساعد في فرص حصول التحول نحو الديمقراطية والتخلص من أعباء ومظالم النظام الاستبدادي[26]،ولعل تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الذي عانت منه الكثير من الدول النامية ومنها أنظمة الحكم في البلدان العربية كان عاملا حاسما في اهتزاز شرعية نظمها السياسية و ظهر ذلك جليا في الكثير من الانتفاضات و المظاهرات التي شهدتها تلك الدول، والتي طالبت بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة معينة على موارد البلاد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية تحت عبء ارتفاع الأسعار والبطالة و الديون الخارجية والنمو المكلف إلى انتشار الفساد و إهدار المال العام، كما يهدد بإبعاد الاستثمار إلى الخارج أو باتجاهه إلى الاستثمار في المشروعات الصغيرة سريعة العائد، مما يؤدي إلى نقص في العملة الصعبة وهبوط الاستثمار في الإنتاج، فتحدث سلسلة من الانهيارات الاقتصادية وموجة عنف ومعارضة متزايدة من الطبقات الفقيرة ضد الطبقة الحاكمة مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي وزيادة المطالبة بالتحرر الليبرالي. [27]

وارتبطت شرعية النظام السياسي في ليبيا بما يتمتع به المواطن من توزيع للريوع أو بما يعرف بالمنح و العطايا الاقتصادية إلا أن تردي الأوضاع الاقتصادية في ليبيا خاصة مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، و من ناحية أخرى يساهم النمو الاقتصادي في تعزيز الديمقراطية من زاويتين هما زاوية الآثار الايجابية لهذا النمو على مجموعة المتغيرات وثيقة الصلة بتعزيز الديمقراطية ، حيث أن النمو الاقتصادي الناجم عن قطاعات إنتاجية يؤدي على تعددية مراكز

26 حمدي عبدالرحمن وأخرون ، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات ، عمان ، ب. ن ،2000 : ص 65 .

27 صامويل، هانتنغتون ، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، رجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة ، مركز إبن خلدون ، 1993 ، ص 59

السلطة المتنافسة، وبالتالي يعزز فرص التحول الديمقراطي كوسيلة لمواجهة هذا التنافس سلميا ،كما أن النمو الاقتصادي ذا تأثير مهم في تحقيق الاندماج بين السكان من خلال تعزيز المواطنة بينهم .

مرت ليبيا وتحديداً في سنة1986م بأوضاع كان لها تأثيرها على النظام الليبي فقد شهدت ليبيا أزمة اقتصادية حادة لا سيما بعد هبط دخلها من النفط من 25 مليار الى أقل من 5 مليارات من الدولارات، ومما أد الى تفاقم الوضع الاقتصادي والذي أنعكس بدوره على الآتي :

1. إيقاف مشروعات خطط التنمية
2. تأخر القذافي على تسديد ديون ليبيا الخارجية
3. ازدياد البطالة الداخلية والتي نجمت في جزء منها عن قيام القذافي بالتخلي عن كل الموظفين والمستخدمين الوطنيين الذين لا يحملون مؤهلات جامعية من المؤسسات العامة والشركات المؤممة والمصالح الحكومية .[28]

أما بالنسبة لليبيا التي مازالت تعتمد الإيديولوجيا الاشتراكية بقيت بعيدة شيئا ما عن الإصلاحات خصوصا مع الحصار الاقتصادي الذي طبق عليها زهاء عقدا من الزمن، ليبيا التي يشكل نظامها السياسي نموذجا فريدا في المنطقة بخصوصياته المؤسساتية و نهجه الايديولوجي .فالنظام الليبي رغم إقدامه على بعض الإصلاحات الاقتصادية فانه يعاني من فقر الديموقراطية, فاحتكار القرار السياسي من قبل نخبة عسكرية حاكمة بقيادة معمر القذافي يجعل اقامة نظام ديموقراطي بليبيا شبه مستحيلة في ظل نظام القذافي حيث لا وجود لمجتمع مدني و لا أحزاب سياسية و لا انتخابات ولو صورية ولا لحقوق الانسان ولا وجود لدستور ينظم الاختصاصات و يوزع السلطات إضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية الليبية من اجل تحقيق التغيير والتحول الديموقراطي المطلوب، وكما زاد الوضع سوءا في ليبيا دعوة القذافي في سنة 1993م الى الاتجاه نحو قانون جديد للوظيفة العامة بحيث تكون الوظيفة محددة بزمن كالخدمة العسكرية يقضي فيها الموظف سنتين من العمل ثم ينقل ويصبح حراً، ويذكر انه شدد على تطبيق قانون (من اين لك هذا)قبل استلام الموظف وظيفته بما أصبح في

28 صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد36628 ، 22 / 3/ 1987م

حوزته بعد تركة للوظيفة[29] ،وفي الواقع كانت للسياسة التي اتبعها القذافي ولا سيما في المجال الاقتصادي كان أثرها على المواطن الليبي[30]

وهناك تحولات سياسية بعدما تم الكشف عن المفاوضات الأمريكية – الليبية السرية بخصوص البحث عن أسلحة الدمار الشامل و كمرحلة أولية لتجاوز الأزمة الأمريكية الليبية و رفع الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا، وشرعت ليبيا منذ أوائل التسعينيات في إعادة هيكلة نظامها الاقتصادي، وفي التحول التدريجي من نظام تسيطر فيه الدولة سيطرة شبه كاملة على النشاط الاقتصادي إلى نظام يسمح تدريجياً للقطاع الخاص بالقيام بدور مهم في النظام الاقتصادي، وقد بدأت تلك التغيرات بصورة بطيئة ومترددة ثم أكتسب زخماً قوياً في بداية الألفية الثالثة بعد حل أزمة لوكربي ورفع الحصار الاقتصادي عن ليبيا وتحسن علاقتها مع البلدان الغربية، وكان من الضروري نتيجة لتغير توجهاتها في السياسات الاقتصادية أن تبرز مشاكل تتعلق بقدرة الدولة على إدارة عملية التحول وتوجيهها على المستوى الكلي، والسيطرة على الفساد المالي والإداري المصاحب لعمليات التحول وهذا يعني أن نجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي في ليبيا استدعت تطوير القدرات المؤسسية للدولة وتعزيز دورها في ضبط هذه العمليات وتنظيمها.[31]

أتسم النظام السياسي الليبي بعد سنة 2003 بمحاولات للقيام بإصلاحات داخلية في ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتازت العديد من الدول ضمن النطاقين العربي والإفريقي، ألا أن تجربة القذافي في ادخاله لبعض الاصلاحات لم تنل النجاح بسبب مواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا التحول الليبرالي (اللبرالية)،ومن تلك التجربة حاول معمر القذافي أن يفسح المجال أمام القوى المعارضة الا أنه لم يلزم نفسه أمامها بموقف معين، اذ اعتقد القذافي أنه قام بالإصلاحات المطلوبة من خلال اعتماده نهجاً معتلاً بأطلاق إشارات العودة الى النظام الاقتصادي الحر الأكثر انفتاحاً، فضلاً عن اعتماد الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان والتي ضمنت لليبيين بعض الحقوق والحريات بالرغم من أنها لم تحمي حقوقهم المدنية والسياسية،

29 جريدة الشعب ، الاردن ، العدد 3578 – 1993/4/4 .

30 صحيفة الحياة ، العدد14905 ،2004/1/17م .

31 زاهي المغيربي ونجيب الحصادي، التحول الديمقراطي في ليبيا : تحديات ومألات وفرص ، الناشر المنظمة الليبية لسياسات والاستراتيجية على الموقع ، المرجع السابق.

فالإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها القذافي وسار باتجاه تطبيقها أدت الى إشاعة حالة من عدم الاستقرار في الداخل.[32]

تناسى النظام السياسي الليبيين عدم وجود الأحزاب السياسية والمعارضة الحقيقية والذي أثار جدلاً وتساؤلات عدة منها؟:هل يمكن أن تتوافق الديمقراطية مع اقتصاد السوق، فسياسة اللبرله التي سار الرئيس القذافي باتجاه تطبيقها زاد من منتقديها وخصوصاً سنة 2005 عندما ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 30% على الرغم من أن النفط يشكل 95% من صادراتها و70-80 % من واردات الحكومة الأمر الذي دفع القذافي الى إجراء تعديلات حكومية وزارية ومنها التي اجريت على وزارة الطاقة واستبداله بالمؤسسة الوطنية للنفط، أما سياسته تجاه الشعب فسارت بغير اتجاه، ففي خطاب للقذافي في الذكرى 37 للتورة في سنة 2005م أتجه القذافي نحو تشجيع الليبيين على الهجرة نحو افريقيا وأن يتحركوا قبل أن يستولى الصينيون والهنود على الوظائف الجديدة.[33]

أنتهج نظام القذافي سياسة تشديد القبضة على رجال الأعمال واعتقالهم على أساس أنهم كانوا يحتكرون ميدان العمل التجاري ويخرقون مبادئ اشتراكية الشعب وهذا الاتجاه جاء ليتناغم مع ما جاء في الكتاب الأخضر ويتوافق مع ما يطرحه القذافي من إيماءات ورسائل شفاهية، و لكن سياسة الرئيس الليبي أدت الى الشعور بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي وعد بها القذافي ولم تجد الأرضية المناسبة لتنفيذها ،و مما زاد من توتر الأوضاع حول حكم القذافي أعابته للديمقراطية من خلال إعلانه برفض الديمقراطية القائمة على تعددية الأحزاب التي تروجها الحكومات واصفاً إياها في خطاب له في تشرين الاول 2007م بأنها عار بحق الحكومات التي تتعامل بها.[34]

هناك عدة أخطاء وقع فيها القذافي كان أثرها في تصعيد الرأي العام الشعبي ضده في ضوء أزمة التصعيد التي شهدتها الأنظمة السياسية في المنطقة العربية ،ودول افريقيا والمتمثلة بالثورات والانتفاضات التي حدثت في مصر وتونس سنة 2011م، أذ كان لذلك تأثيره في لفت أنظار

32 خلود محمد خميس ، التغير السياسي في ليبيا وإستراتيجية التدخل الأمريكي ، بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، 2011 ، ص1 .

33 المرجع نفسه ،ص2

34 خلود محمد خميس ، التغير السياسي في ليبيا وإستراتيجية التدخل الأمريكي ، ص ص2-3 .

الشعب الليبي الى حجم المعاناة التي كان يعيشها في ظل نظام الحكم الاوليغارجي الذي كان من أكثر الأنظمة العسكرية احتكاراً لعملية صنع القرار السياسي التي كانت محصورة في شخص الزعيم الليبي معمر القذافي بالشكل الذي حرم العديد من القوى السياسية من المشاركة في عملية صنع القرار مما أثار ذلك صراعاً على السلطة السياسية في ليبيا بين المعارضة ونظام القذافي، وفضلاً عن ذلك فقد كانت هناك محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع العربي دفعت الشعب الى إعلان ثورته والمتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها، وهذا ما يفسر سر انطلاق الثورة في ليبيا والتي تركزت في المناطق الشرقية من البلاد وتحديداً في مدينة "بنغازي" ، حيث تعد من أكثر المناطق المهمشة من قبل معمر القذافي والتي لم تمارس أي دور في عملية صنع القرار السياسي، رغم من وجود اكثر رجالات الدولة هم من نفس المنطقة ،لذا كانت من المناطق المهيأة لإحداث الثورة في ليبيا[35]

المبحث الثالث – البيئة الداخلية ودورها في التحول الديمقراطي في ليبيا

على الرغم من ان العوامل الداخلية هي أكثر قوة وتأثير في توفير شروط ومتطلبات التعددية والتحولات الديمقراطية الا ان ذلك لا يقلل من أهمية العوامل الخارجية فالخارج شريك للداخل في الاعلام والتثقيف والتنشئه، وفي تنمية الطرح الديمقراطي او منعه ،والقوى الخارجية الكبرى والدولية شريكة في أدارة الحاضر وتشكيل المستقبل

المطلب الأول : دور المجتمع المدني

ومن دون الولوج في تأصيل مفهوم المجتمع المدني، فقد عرف بأنه: " مجمل التنظيمات غير الأرثية غير الأسرية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح المشتركة لأعضائها[36] ،وكذلك عرف بأنه :" كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من المنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة، وهي التي تمارس الرقابة على عمل الحكومة للحيلولة دون استبدادها، وعرف أيضاً: " بأنه مجموعة الفعاليات والانشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة تعد الوحد الاساسية التي يستند عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي من جانب، والدولة

35 دهام محمد العزاوي ، الثورة الليبية : رؤية في الدوافع والإبعاد المستقبلية ، بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، 2011 ،ص 1–2 .

36 محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 167 ،1993م ، ص5 .

ومؤسساتها ذات الصبغة الرسمية من جانب آخر وتلعب مؤسسات المجتمع المدني الدور البارز في تطوير الديمقراطية ومحاربة كل صور التعصب الطائفي والقبلي والعرقي، ودفع عجلة التقدم الى الأمام بوساطة التوازن المطلوب بين سلطة الدولة وهذه المؤسسات بما يصب في خدمة أفراد المجتمع وتربيتهم تربية ديمقراطية ذات أسس عقلانية علمية.[37]

يضم المجتمع المدني مجموعة التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينضمون إليها بمحض إرادتهم و منها الأحزاب السياسية خارج السلطة، النقابات المهنية و العمالية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية ، الاتحادات و الروابط و النوادي و المنتديات الاجتماعية و الثقافية و الفكرية و العلمية و الشبابية و الرياضية ، الحركات النسائية و الطلابية ، والهيئات الحرفية و المراكز البحثية غير الحكومية و غرف التجارة و الصناعة ، و المؤسسات الدينية غير خاضعة لسلطة الدولة وكلها تعمل من اجل تحقيق مصالحها المادية و المعنوية.

تزامن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني كمدخل للتحليل السياسي خاصة مع بداية الربع الأخير من القرن الماضي في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، حيث برز دور مهم لقوى وتنظيمات المجتمع المدني في دفع عملية التحول في العديد من دول العالم و بغض النظر عن تعدد تعريفات المجتمع المدني و ما تثيره من مشاكل نظرية ومنهجية خاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الإيديولوجي للمفهوم و استخدامه من قبل قوى عديدة في سياقات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة .فالمؤكد أن التعريف الأكثر شيوعا و الذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين هو الذي ينظر إلى المجتمع المدني بأن: (شبكة من التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة ، وتعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام و التراضي و التسامح السياسي و الفكري و القبول بالتعددية و الاختلاف و الإدارة السلمية للخلافات والصراعات [38] (وفي حقيقة الأمر فان واقع المجتمع من حيث طبيعة تكويناته و عدد تنظيماته و مدى قوته أو ضعفه و طبيعة علاقته بجهاز الدولة يتفاوت من دولة إلى آخر، وهو ضرورة تقتضيها طبيعة الحياة الاجتماعية في كل مجتمع بشري منظم وانعدامه يعني الدخول في الفوضى، فقد تعاقد

37 أنطوان نصري مسرة ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان ، القاهرة ، مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية ،1995م ، ص 89 .

38 حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ص ص160- 169 .

الأفراد لإنشاء الدولة و المجتمع المدني بغرض الحفاظ على حقوقهم الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها في العصر الطبيعي ،وهي حق الحياة و الملكية و الحرية وهي الحقوق التي تشكل مضمون القانون الطبيعي و الهدف من إقامة المجتمع المدني هو حماية وترقية الحقوق الطبيعية للأفراد وهي الوظيفة الأساسية للدولة.[39]

تبرز أهمية المجتمع المدني في تدعيم و ترسيخ المبادئ الديمقراطية من حيث كونه يمثل البيئة المناسبة لغرس وتنمية القيم الديمقراطية، خاصة مع تزايد التعليم و الثقافة و التطور التكنولوجي ووسائل الإعلام مما يساعد على إدراك الجماهير لحقوقها الطبيعية و تنامي اهتمام المثقفين من خرجي الجامعات من المشاركة السياسية و تبلور دور الحركة النسائية و منظمات حقوق الإنسان من هذا المنطلق فرضت التحولات الاجتماعية على النظم السلطوية التحول الديمقراطي بالرغم من كونه كان مقيدا إلا أنه جاء نتيجة عجز تلك النظم عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى الاستقرار السياسي[40]، وبالنسبة لدور المجتمع المدني في النظم السياسية العربية فإن هناك تفاوتات من حيث وجود المجتمع المدني و درجة تطور تنظيماته و مدى فاعليته و تأثيره في الحياة السياسية و بالتالي في عملية التحول الديمقراطي، لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في الحياة الديمقراطية، و ذلك لعبت دور الوسيط بين النظام السياسي والمواطن، الى جانب أحزاب المعارضة والصحافة كرقيب على السلطة السياسية، لذلك توجب أن تكون خارج إطار سيطرة النظام السياسي، إلا أن منظمات المجتمع المدني رغم وجودها في ظل النظام السابق في ليبيا (1969) إلا أنها كانت امتداداً لمؤسسات الدولة الرسمية، وتخضع للقوانين واللوائح في اختيار قياداتها وفي بنيتها التنظيمية وأمورها المالية وفي أنشطتها المختلفة ومثال على ذلك هي "جمعية عائشة وجمعية القذافي" فهي كانت جزءاً من النظام التي تستند على التوجهات الثورية والنظرية الجماهيرية.[41]

وهذا ما أثر على عملها فأصبحت بدلاً من أن تكون رقيباً على النظام السياسي ومدافعة عن متنسبيها في وجه النظام نجد أن معظمها كان يقتات منها ويدور في فلكه ويدافع عنه ،وفي نظام

39 مولود، مسلم، المجتمع المدني، دراسة نظرية ،. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية ، العدد3، شتاء2003– 2004 ، ص301

40 حمدي عبدالرحمن وأخرون ، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات ، المرجع السابق ، ص 19

41 إدريس المسماري ورضا بن موسى ، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا ، مجلة عراجين أوراق في الثقافة الليبية ، القاهرة ، العدد 8 ، 2010/10/27

القذافي (1969– 2011) كان محظورا استخدام اصطلاح مؤسسات المجتمع المدني ،وفي حين كان الاصطلاح المستخدم للتعبير عنه هو اصطلاح الجمعيات الأهلية ففي سنة 1970م صدر قانون رقم11 لسنة 1970م لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية حيث تم تعريف الجمعيات والمؤسسات كونها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من عدة أشخاص لغير غرض الحصول على الربح المادي ،وصدر في تلك الفترة عدد من القوانين العمل النقابي والمهني منها : قانون تحريم الحزبية 1972م وقانون الجمعيات رقم 114 لسنة 1970 ، وتأميم الصحافة الخاصة في سنة 1973م.[42]

وبعد حوالي ثلاثين سنة من سريان القانون المذكور تم تعديل بقانون آخر ، حيث صدر قانون يحمل رقم 19 لسنة 2001 بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الاهلية حيث حددت المادة الأولى من هذا القانون ماهية الجمعيات الاهلية في كونها كل جماعة تسعى لتقديم خدمات اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو خيرية على مستوى البلدية أو الشعبية أو على مستوى ليبيا ،و خضوعها لرقابة صارمة وفقاً لأهداف ومعايير وضعها النظام السياسي وتقييد أليات العمل التطوعي ، فعلى سبيل المثال منع قانون(19 لسنة 2001م) قيام المؤسسات والجمعيات عقد أي اجتماع دون إبلاغ الجهات المختصة وذلك حسب المادة 27، كما أكدت المادة (30) على حق الجهات الحكومية وقف أي قرار من قرارات المؤسسات والجمعيات في حال تعارضه مع توجهات وأهداف النظام السياسي، وفي المادة(32) تنص من حق الجهات الحكومية تكليف من تراه مناسباً لإدارة أي مؤسسة من مؤسسات أو الجمعيات، كما أعطت المادة(34) من القانون المذكور الحق للجهات الحكومية إقفال أو دمج المنظمات والجمعيات الاهلية بحجة المصلحة العامة.[43]

بشكل عام يمكن القول بأن نموذج مؤسسات المجتمع المدني لم يتحقق تماماً خلال فترة حكم القذافي (1969–2011)،ولكن تحقيقه المبتور لا يلغي وجود بعض البرامج أو الأنشطة لتلك المؤسسات فهمها كان وجودها محل نقاش وجدل فهي قدمت الخدمات والمساعدات ، كما قدمت الرعاية للمحتاجين، وقامت أيضاً بالدفاع عن بعض الفئات، ولديها كذلك مشاركات في المحافل الدولية إلا إنه لم يسمح لها بالعمل إلا بالقدر الذي تسهم فيه بدعم ومساندة النظام السياسي، وبالتالي أحكم النظام السياسي القذافي سيطرته على مؤسسات المجتمع المدني ولم يسمح ببروز

42 محمد سالم دراه ،أطر المجتمع المدني في ليبيا ، مجلة عراجين أوراق في الثقافة الليبية ، القاهرة ، العدد 2 ، يونيو / 2004 ، ص ص82–125 .

43 نص القانون رقم (19) لسنة 2001م ، 2018/6/13 الرابط 352/http://security.legislation.ly/sites/default/fites

مؤسسات مجتمع مدني إلا من خلاله ، حيث سطع نجم مؤسسات مثل "مؤسسة القذافي وجمعية اعتصموا وجمعية هناء" وغيرها من المؤسسات التي صنعها النظام بنفسه ولنفسه، بل وصل الأمر أن تولى قيادة تلك المؤسسات أركان النظام نفسه ، فأصبحت هذه المؤسسات هي من يقود عملية التغيير فمؤسسة القذافي على سبيل المثال: هي من قامت برعاية "مشروع ليبيا الغد" الذي وضع إستراتيجية اقتصادية واجتماعية لليبيا لمدة عشرة سنوات(2007– 2017) وهي أيضاً من قادت عمليات الحوار والمصالحة بين النظام السياسي مع بعض الجماعات والشخصيات المعارضة له ،وخلال ثورة 2/17 /2011 أنشئت الكثير من الجمعيات الأهلية والتطوعية التي واكبت الثورة إلا أن ضعف التجربة النقابية وعدم وجود الخبرة بهذا النوع من العمل، أثر سلباً على عملها ولم نرى لها دور بارزاً في ظل الفترة الانتقالية مما أدى الى بروز التنظيمات التقليدية من قبلية ومناطقية في كل المجالات، ونجد أن أغلبية ساحقة من الليبيين ليست منظمة لأي منظمات تطوعية أو مدنية أو سياسية أو نقابية أو أستهلاكية أو إغاثية ، ويشكل الليبيين اقليه هم المنظمون الى جمعيات إنسانية أو خيرية ،و هذا يرجع الى الأزمات السياسية التي تعاني منها الدولة الليبية ،و هذا يرجع إلى العصبية القبلية. [44]

المطلب الثاني : دور التنشئة السياسية في التحول الديمقراطي

المقصود هنا مستوى تطور الأفراد في المجتمع وقابليتهم للقبول بالرأي والرأي الآخر ومدى قدرتهم على قبول الحسم بالطرق الديمقراطية وليس بوسائل قمعية. وواضح أن هذا متعلق بمتغيرات كثيرة مثل: المستوى التعليمي، والاقتصادي، والعادات والتقاليد الخ.. ويبدأ من مؤسسة الأسرة أي التعامل مع الزوجة والأولاد وصولا إلى أكبر المؤسسات كالبرلمان مثلا. وبالمقابل هل نحن كأفراد مستعدون أن نمنح ولاءنا بالدرجة الأولى للدولة ومؤسساتها أم لا؟ ولتجسيد الفكرة نقترح أن يسأل كل فرد منا نفسه سؤالا ويحاول أن يجيب عليه بصراحة ولو بينه وبين نفسه ليكتشف بنفسه مدى قابليته ليكون جزءا من مجتمع مدني قادر على التطور: لمن ولاؤه الأول والذي هو مستعد أن يضحي بحياته من أجله؟ هل هو للعائلة أم للقبيلة أم للمذهب أم للدين أم للدولة الوطنية؟ فبناء دولة ديمقراطية يفرض على الفرد أن يقدم ولاءه للدولة على كل ولاء آخر، ولكن هذا لا يعني إلغاء ولاءاته الأخرى وإنما إذا ما تناقض أي ولاء مع الولاء للدولة فعلية تفضيل الدولة، وهنا يجب أن نتعلم كيف نخرج من القوقعة الطائفية والقبلية والدينية إلى ساحة

44 حسنين توفيق ابراهيم ، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، مجلة الديمقراطية ، القاهرة ،مؤسسة الاهرام ، العدد:55 ،يوليو 2014م ، ص 55

الدولة الأوسع، فلا يمكن أن نلغي أو نوحد الطوائف والأديان، ولكن يجب أن نبتكر آلية تعامل، أي أن نترجم العلمانية ليس فقط على مستوى الدولة وإنما على مستوى الأفراد سلوكا على أرض الواقع، فإذا تناقضت المصلحة الطائفية مع مصلحة الدولة القومية فيجب أن يكون الفرد على مستوى من الوعي يجعله قادرا على أن يفصل ويعطي الأولوية لولائه لدولته ولدستوره الذي يحفظ له حريته ومشاركته وبالنتيجة يحفظ له الحق في الولاء الطائفي ولكن ضمن معادلة ديمقراطية صحيحة.[45]

فالديمقراطية إذن هي كالنسيج المرن الحي الذي يلقى على الواقع الاجتماعي فيأخذ هذا النسيج شكل هذا الواقع، وتحدث علاقة جدلية بينهما أي بين الآلية الديمقراطية وبين هذا الواقع الاجتماعي تؤدي إلى ممارسة ثم نقد وتعلم ثم تراكم خبرات ثم تعديل وتطوير حيث تتراكم التعديلات كميا مما يؤدي مع الزمن إلى تغيير نوعي في السلوك، الأمر الذي سيترك أثره على البنية الاجتماعية فيتعدل شكلها وهكذا يتعدل شكل النسيج الديمقراطي ويسير نحو الأمام أي يتطور. فإذا عدنا إلى الوضع الليبي نجد سيطرة القبيلة على النظام في ظل غياب الكتل السياسية التي تجمع منتسبيها على أهداف وأفكار معينة، فظهرت بديلاً عنها الكتل القبلية والمناطقية، وهذا كله في ظل شرعنة العلاقات القبلية بوجود روابط قبلية، والتي أصبحت جميعها ترفع المبايعات وتتنافس لإرضاء النظام السياسي القائم ،و بعد الثورة الليبية في فبراير 2011م،و بالرغم من تغيير التشريعات الممانعة في تكوين الأحزاب إلا أن هذه المفاهيم ظلت باقية في أذهان الناس، وفي ممارساتهم وسلوكهم[46]

ومن خطورة القبيلة هي إحلالها محل منظمات المجتمع المدني والأحزاب، ودخولها كلاعب سياسي في المجتمع فقد استخدم النظام السابق (1969) هذا المكون وجعله أداة لترسيخ سلطته وحكمه، ليكون بديلاً عن العلاقات المدنية العصرية فأنشأ ذلك النظام القبلية ودخلت المكونات القبلية كمعيار في توزيع المناصب في الدولة، وأغلب التقسيمات الإدارية كان للمعيار القبلي نصيب فيها[47]، واستمر الوضع في ثورة 17 فبراير 2011م ، وزادت حدته في صناعة مكون

45 https://www.arab48.com تاريخ الزيارة 2011/3/10م الديمقراطية وأهم معوقاتها في العالم العرب ثائر أبو صالح،

46 أمال سليمان العبيدي ، الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا ، ص ص 66- 67

47 علي عبد اللطيف احميدة ، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا ، ترجمة: عمر أبوالقاسم الككلي ، سلسلة دراسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012م ،ص ص 17 – 20 م .

جديد يعرف بتجمع القبائل الليبية الذي يقع على عاتقه في حل الازمات السياسية والاجتماعية داخل البلاد؛ والسبب في ذلك يرجع ربما الى الثقافة المزروعة داخل المجتمع الليبي طيلة 42 سنة ،و إن اللجوء إلى الطائفة يقضي على الديمقراطية كلما أدى هذا اللجوء باسم ثقافة ما ، إلى تعزيز سلطة سياسية ما، وبالتالي كلما أدى إلى القضاء على إستقلالية النظام السياسي وإلى فرض علاقة مباشرة بين سلطة وثقافة وعلى الاخص بين الدولة ودين، وهناك عدد من بلدان العالم الثالث ،ونموذجها الجزائر بعد إلانقلاب العسكري الذي قامت به الدولة التي تمتلك على ما يبدو خياراً فعلياً أخر غير الاختيار بين الدكتاتورية القومية والدكتاتورية الطائفية في هذه الحالة يتوجب على الفكر الديمقراطي أن يكافح الحلين السلطويين سواء بسواء، أي أن يدافع عن أولك الذين يذهبون ضحية النزعة التوحيدية والنزعة العسكرية في آن واحد معاً لا سيما المثقفين منهم ومساعدة القوى المجتمعية التي ترفض كلا هاتين النزعتين[48]

الخاتمة

أما بالنسبة لليبيا التي مازالت تعتمد الإيديولوجيا الاشتراكية بقيت بعيدة شيئا ما عن الإصلاحات خصوصا مع الحصار الاقتصادي الذي طبق عليها زهاء عقدا من الزمن، ليبيا التي يشكل نظامها السياسي نموذجا فريدا في المنطقة بخصوصياته المؤسساتية و نهجه الايديولوجي .فالنظام الليبي رغم إقدامه على بعض الإصلاحات الاقتصادية فانه يعاني من فقر الديموقراطية, فاحتكار القرار السياسي من قبل نخبة عسكرية حاكمة بقيادة معمر القذافي يجعل اقامة نظام ديموقراطي بليبيا شبه مستحيلة في ظل الواقع الحالي , حيث لا وجود لمجتمع مدني و لأحزاب سياسية و لانتخابات و لو صورية و لا لحقوق الانسان و لا وجود لدستور ينظم الاختصاصات و يوزع السلطات ,إضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية الليبية من اجل تحقيق التغيير و التحول الديموقراطي المطلوب ، و هناك تحولات سياسية بعدما تم الكشف عن المفاوضات الأمريكية – الليبية السرية بخصوص البحث عن أسلحة الدمار الشامل , كمرحلة أولية لتجاوز الأزمة الأمريكية الليبية و رفع الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا .

48 ألان تورين ، ترجمة حسن قبيسي ، ماهي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، المرجع السابق ،ص26

ان دور العامل الخارجي ارتبط بمصلحة الولايات المتحدة بشكل كبير. وذلك بسبب الدور الامريكي في فرضها التحول الديمقراطي والتعددية ،وهذا يتضح في أغلب العوامل الخارجية التي ساهمت في هذا التحول فانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الشيوعية، هذا يعني بقاء النموذج الذي تتبناه الولايات المتحدة والذي يأخذ بالنظام الديمقراطي الليبرالي القائم على أساس التعددية ، كما ان انهيار الاتحاد السوفيتي جعل ساحة النظام الدولي خالية لصالح الولايات المتحدة عملت على تهيئة أوضاعه بما يصب في مصلحتها، وبالتالي أصبحت تعمل ومن خلال العديد من الوسائل على الترويج لنظامها السياسي والاقتصادي، مثل المساعدات الممنوحة والسيطرة على الامم المتحدة وغيرها.

النتائج :

أولاً : لبناء نظام ديمقراطي، يرتكز على دستور ومؤسسات ديمقراطية، يقوم على أسس نظرية متطورة، من أجل أن يشكل عامل جذب ودفع نحو الأمام للعمليات الديمقراطية، لتسير باتجاه التطور وترتقي مع الزمن بأدائها.

وثانياً : يجب أن ندرس تجارب الذين سبقونا في هذا المضمار ونتعلم منهم ونستفيد من أخطائهم. فهناك تجارب مهمة في العالم خصوصاً في العالم الثالث، حيث أن واقعهم الاجتماعي ليس بأفضل بكثير من واقعنا، ورغم هذا استطاعوا أن ينجزوا الكثير في هذا المضمار، على سبيل المثال: تركيا، أندونسيا، ودول مختلفة في أمريكا اللاتينية مثل البرازيل على سبيل المثال لا الحصر.

وثالثاً : يجب بناء مؤسسة جيش بعيدة عن السياسة؛ عملها الرئيسي حماية الوطن والدستور والنظام الديمقراطي.

رابعا : يجب أن تتحول الديمقراطية إلى مادة تدرس في المدارس لصبغ الأجيال الصاعدة بقيمها وترسيخ قيمة الحرية وحقوق الإنسان والمسؤولية والمحاسبة في أذهان أولادنا من أجل مستقبل أفضل.

خامساً : إن الأجواء الديمقراطية التي يهيئها النظام الديمقراطي ولكن بنفس الوقت يضبطها ويمنعها من الفوضى، ستؤدي حتما مع الزمن رغم ما سيحصل من صعود وهبوط في العملية الديمقراطية إلى تطور ايجابي، ينقل الحياة السياسية في ليبيا نقلة نوعية نحو الأمام.

قائمة المراجع

- ألان تورين ، ترجمة حسن قبيسي ، ماهي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، دار الساقي، ط2 ، بيروت ، 2001م.
- أحمد طاهر ، العلاقات الليبية الأوروبية بداية جديدة ، السياسة الدولية ، العدد 159 ، يناير 2005م .
- إدريس المسماري ورضا بن موسى ، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا ، مجلة عراجين أوراق في الثقافة الليبية ، القاهرة ، العدد 8 ، 2010/10/27
- أنطوان نصري مسرة ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان ، مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة ،1995م .
- تشالز تيللي، الدِيمُقْرَاطيَّة، ترجمة: محمد فاضل طبّاخ، المنظمة العربية للترجمة، ط 1، بيروت، 2010 .
- حسن محمد الزين ، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير ، دار القلم الجديد ، ط1 ،بيروت ،2013.
- حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ـــــ ، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، مجلة الديمقراطية ، القاهرة ،مؤسسة الاهرام ، العدد:55 ،يوليو 2014م .
- خلود محمد خميس ، التغير السياسي في ليبيا وإستراتيجية التدخل الأمريكي ، بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، 2011 .
- دهام محمد العزاوي ، الثورة الليبية : رؤية في الدوافع والإبعاد المستقبلية ، بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، 2011 .
- رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- سمير محمد شحاته ، تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 121 :، يولو 1995.
- صامويل، هانتنغتون ، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب،القاهرة ، مركز إبن خلدون ، 1993 .
- عبد الغني عبدالله خلف الله ،مستقبل افريقيا السياسي ، القاهرة ، مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر ، ط2 ، 1961.
- عبدالرضا الطعان، الديمقراطية الامريكية في الوطن العربي في ضل النظام العالمي الدولي الجديد ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 7 ، نوفمبر 1995.
- علي الدين هلال ، الانتقال إلى الديموقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الأخرين ، عالم المعرفةالمجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، ديسمبر2019م.

– علي رمضان فاضل، موسوعة الاديان والمذاهب المعاصرة، دار طيبة للطباعة، ط 1، القاهرة، 2010.

– علي عبد اللطيف احميدة ، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا ، ترجمة: عمر أبوالقاسم الككلي ، سلسلة دراسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012م.

– محمد سالم دراه ،أطر المجتمع المدني في ليبيا ، مجلة عراجين أوراق في الثقافة الليبية ، القاهرة ، العدد 2 ، يونيو / 2004.

– محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز درسات الوحدة العربية ، العدد 167 ،1993م .

– مروان بشارة ،العربي الخفي وعود الثورات العربية ومخاطرها ، دار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، الدوحة ، 2013.

– مولود، مسلم، المجتمع المدني، دراسة نظرية ،. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية ، العدد3، شتاء2003– 2004 .

ثانياً : المقالات

– حمدي عبدالرحمن وأخرون ، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات ، عمان ، ب. ن ،2000.

– حميد نعنع ، تسعة عشر عاماً على الثورة الليبية من مرحلة الوحدوية الى الجماهيرية ، مجلة التضامن ، العدد 282 ،فرنسا 1988/9/5م

– رجاء ابراهيم سليم ، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على افريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 107 ، يناير 1992 .

– علي عبداللطيف أحميدة ، الأصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009م .

الاطروحات:

– سامر مؤيد عب اللطيف ، السلام السياسي وأثره في التحولات الديمقراطية لدول الجنوب شرق أسياء رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ،2006.

– مصطفى بلعور ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري ،(1988 – 2008) ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي و الإداري.

شبكة المعلومات الدولية:

– ثائر ابوصالح، الديمقراطية وأهم المعوقاتها في العالم العربي **https://www.arab48** تاريخ النشر 2011/3/8.

– حسين توفيق إبراهيم الانتقال الديمقراطي– الإطار النظري، ص 6، نقلا عن موقع مركز الجزيرة للدراسات تاريخ النشر 14–4 – 2014.**htt./stadies .algazeera.net/arab world democracy**

– زاهي المغيربي ونجيب الحصادي، التحول الديمقراطي في ليبيا : تحديات ومألات وفرص ، الناشر المنظمة الليبية لسياسات والاستراتيجية على الموقع:

http://loopsresearch.org/media/images/photom8iz9ahf92.pdf

– نص القانون رقم (19) لسنة 2001م ، 2018/6/13 الرابط:

http://security.legislation.ly/sites/default/fites/352

– ثائر أبو صالح الديمقراطية وأهم معوقاتها في العالم العرب تاريخ الزيارة 2011/3/10م:

https://www.arab48.com